

مادة قضايا بحثية

إعداد الباحث

م. علي الشهري



دراسة قضية بحثية

01

تعريف عن الباحث



01

تعريف عن الباحث

الخبرات العلمية :

- ١- بكالوريوس علوم زراعية كلية الزراعة والطب البيطري – جامعة القصيم
- ٢- ماجستير إدارة عامة – جامعة ميد او شن
- ٣- باحث في برنامج الدكتوراة تخصص إدارة – جامعة ميد او شن

برامج تدريبية :

- ١- برنامج تدريبي إحصائي إدارة اعمال – اكااديمية او كسفورد
- ٢- برنامج تدريبي إحصائي إدارة موارد بشرية – اكااديمية او كسفورد
- ٣- برنامج تدريبي على إدارة وتشغيل مصانع التخلص من المخلفات الضارة التي لا يمكن تدويرها – شركة اينفيلد بريطانيا
- ٤- برنامج تدريبي في التخطيط الاستراتيجي – مركز التدريب الدولي تركيا
- ٥- برنامج تدريبي على إدارة وتشغيل مصانع الأسمدة والاعلاف – شركة مويانغ الصين

الخبرات العملية :

مدير إدارة البيئة والتدوير في شركة دواجن الوطنية
احمل خبرة ٢٠ سنة في الإدارة بجميع مراحلها في شركة دواجن الوطنية

02

تلخيص ونقد دراسة بعنوان

الحاجة إلى مشاركة القطاع الخاص للقطاع العام في توفير المشاريع في المملكة العربية السعودية

اسم الباحث: فيصل الشريف؛ وابتسام بنت محمد العمر
عنوان المجلة: المجلة العربية للإدارة، ٤٢ (٢)
سنة النشر: ٢٠٢٢

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص في توفير المشاريع بالمملكة العربية السعودية، ومدى الحاجة إلى ذلك، وكذلك استوضح معوقات هذا النوع من التعاقدات، ومتطلبات الشراكة الناجحة بين القطاعين العام والخاص، بهدف توضيح وبلورة متطلبات وأسس الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص في وضع السياسات الاقتصادية من أجل النهوض بالاقتصاد السعودي وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة في رؤية المملكة ٢٠٣٠.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، والذي تم من خلاله وصف وتحليل نظام شراكة القطاعين العام والخاص بصفة عامة في الأدبيات والكتابات العلمية، والنظر إلى واقع هذا النظام داخل المملكة العربية السعودية، وصولاً إلى معوقات تطبيقه في المجتمع، ووضع مقترحات لمواجهة تلك المعوقات وتحقيق المتطلبات، وقد تم الحصول على البيانات اللازمة من خلال استبانة صُممت لهذا الغرض. ومن ثم كان المنهج الوصفي مناسباً لأهداف هذه الدراسة وطبيعتها

وقد تحدد مجتمع الدراسة في العاملين في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية في القطاعات الثلاث، العام والخاص والخيري، وقد تمثلت العينة في عدد (٣٠٣) موظف وموظفة ممن هم فوق عمر ٢٠ عام، وقد تم اختيارهم بالطريقة القصدية، والتواصل معهم عن طريق استبانة إلكترونية تم تصميمها لهذا الغرض. واعتمدت الدراسة أسلوب نمذجة المعادلات الهيكلية القائمة على التباين (SEM)، واستخدام طريقة نمذجة مسار المربعات الصغرى الجزئية (PLS).

وتمحورت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: ما مدى الحاجة إلى مشاركة القطاع العام للقطاع الخاص في توفير المشاريع بالمملكة العربية السعودية؟ وبعد التحليل الإحصائي للبيانات المتعلقة بالعينة، أشارت النتائج إلى أن هناك حاجة للتطبيق الجاد للشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك لإرتفاع معدلات النمو السكاني، ولدور هذا النوع من العقود في تحسين جودة الخدمات المقدمة، والحاجة في ذلك إلى معالجة الإجراءات الروتينية التي تعوق عملية الشراكة. بالإضافة الى توفير الأطر القانونية والتنظيمية التي تساعد على توفير بيئة عمل مشجعة ومحفزة ومطمئنة للقطاع الخاص للتقدم لهذا النوع من عقود المشاريع.

وفيما يتعلق بتوصيات ومقترحات الدراسة فقد أكدت الدراسة على ضرورة وضع خطوط عريضة وأهداف تنموية المرجوة من عملية الشراكة مع القطاع الخاص، ليس فقط على المستوى الاقتصادي أو تحسين أداء الخدمات العامة، ولكن من حيث مردود ذلك على التنمية بشكل عام، وعلاقة تلك الشراكة بتحسين الظروف العمرانية الملائمة للسكان. كما أكدت الدراسة على ضرورة وضع الأطر العامة التي تحدّد دور كل شريك في التنمية بما يضمن كفاءة التنسيق والتكامل بين الأطراف جميعًا. وضرورة حصر التجارب الناجحة التي خاضتها الدول الأخرى عند الشراكة مع القطاع الخاص وتقويمها والاستفادة من إيجابيتها، وتلافي السلبيات الناجمة عنها. كما أشارت الدراسة إلى أن التوجه إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص يحتاج إلى إعداد الأطر التشريعية والمؤسسية اللازمة لإنجاح هذه الشراكة، وإنشاء الأجهزة اللازمة لتنفيذ القواعد والالتزامات الواردة في تلك الأطر بقدرٍ عالٍ من الكفاءة والنزاهة.

١. موضوع الدراسة:

يعد موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص من الموضوعات المهمة والتي حظيت باهتمام كبير من قبل الحكومات والمجتمعات، نظرًا لأن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتمد على حشد وجمع كافة إمكانيات المجتمع من قطاع عام وقطاع خاص، ومؤسسات المجتمع المدني.

٢. عنوان الدراسة:

يتضح من العنوان أنه يعبر عن مشكلة البحث وهدفه تعبيرًا دقيقًا، كما يوضح العنوان متغيرات البحث الرئيسية باختصار (القطاع الخاص، والقطاع العام) دون ذكر تفاصيل عنها (أبعاد أو مكونات)، ولم يكن العنوان به تطويل ممل ولا تقصير مخل، كما أن لغة كتابة العنوان كانت واضحة وغير معقدة وخالية من الأخطاء اللغوية والإملائية، ولم يحتوي العنوان على المجال الزمني للدراسة.

٣. ملخص الدراسة:

صاغ ملخص الدراسة علمي حيث أظهر العناصر الرئيسية للدراسة التي ينبغي أن يحتوي عليها الملخص، وهي (الهدف من الدراسة، والمنهج العلمي المستخدم، أهم النتائج والتوصيات). إلا أن الملخص لم يوضح حجم العينة والأداة المستخدمة في جمع البيانات.

٤. مقدمة الدراسة:

بدأت المقدمة من العام وانتهت بالخاص، أي تدرجت من العموميات المرتبطة بموضوع البحث ثم التحدث عن الأمور الخاصة به، فقد تناولت المقدمة في البداية الشراكة بين القطاعين العام والخاص بشكل عام، ثم تطرقت المقدمة إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالنسبة للقطاعات المختلفة داخل المجتمع. وعلى الرغم من ذلك تحتاج المقدمة إلى التدعيم للفكرة بعدة دراسات سابقة وإحصاءات حديثة تبين حجم مشكلة البحث، كما أن المقدمة لم تتطرق لموضوع البحث في المملكة العربية السعودية، حيث تم تناول الشراكة بين القطاعين العام والخاص بشكل عام. وقد اشتملت مقدمة الدراسة على عناوين فرعية، ويعد ذلك مخالفاً لشروط كتابة المقدمة البحثية. كما تناولت هذه المقدمة جزءاً نظرياً بحثاً عن متغيرات الدراسة.

٥. مشكلة الدراسة:

صيغت المشكلة في شكل سؤال واضح، إلا أنه لم يتم عرض الأسئلة الفرعية للدراسة، كما إن عرض المشكلة جاء ضعيفاً؛ حيث لم يتضح منه ماهية المشكلة أو طبيعتها، أو مبرراتها. كما إنها لم تعتمد على بيانات أو إحصائيات رسمية توضح مشكلة الدراسة.

٦. أهداف الدراسة:

جاء هدف الدراسة واقعياً وقابلاً للقياس، ومتناسقاً مع عنوان الدراسة.

٧. أهمية الدراسة:

لم يذكر الباحثين أهمية الدراسة النظرية أو التطبيقية.

٨. حدود الدراسة:

أوضحت الدراسة الحدود الموضوعية والتي تمثلت في التعرف على مدى الحاجة إلى مشاركة القطاع العام للقطاع الخاص ودور وطبيعة هذا النوع من التعاقدات في توفير المشاريع بالمملكة العربية السعودية. كما أوضحت الحدود الزمنية، حيث تم تنفيذ الدراسة خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٠ في مدينة الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية. إلا أن حدود الدراسة لم تشمل الحدود المنهجية والبشرية والمكانية.

٩. مصطلحات الدراسة:

لم تذكر الدراسة عنواناً فرعياً لمصطلحات الدراسة، ولم توضح التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة.

١٠. الإطار النظري والدراسات السابقة:

ركز الإطار النظري على المعلومات المهمة والمتعلقة بمتغيرات الدراسة فقط، حيث تناول هذا الجزء نشأة فكرة الشراكة، وطبيعة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومبادئ الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وجاذبية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وأنواع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومزايا الشراكة بين القطاعين العام والخاص. كما تم توثيق معظم المعلومات المعروضة في الإطار النظري. ويؤخذ على الدراسة أنها لم تدعم الإطار النظري بدراسات سابقة، كما أن الباحثين لم يقوموا بالتعليق على عناصر الإطار النظري لبيان رأيهما ووجهة نظرهما، كما إنه كانت هناك بعض الأجزاء التي تم تناولها في الإطار النظري بدون ذكر المراجع المأخوذة منها. وبشكل عام لم يتم تخصيص محور خاص بالإطار النظري، وإنما تم دمجها مع مقدمة الدراسة.

١١. منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وهو المنهج الملائم لهذه الدراسة وأهدافها، حيث يهدف المنهج الوصفي إلى جمع وتحليل ووصف البيانات المتعلقة بعينة الدراسة.

١٢. مجتمع الدراسة وعينتها:

تحدد مجتمع الدراسة في العاملين في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية في القطاعات الثلاث، العام والخاص والخيري، وقد تمثلت العينة في عدد (٣٠٣) موظف وموظفة ممن هم فوق عمر ٢٠ عام، وقد تم اختيارهم بالطريقة القصدية. وقد عرضت الدراسة خصائص العينة في ضوء المتغيرات الديموغرافية (الفئة العمرية - نوع الجنس - الدرجة العلمية - المجال الوظيفي - قطاع العمل - مدى المعرفة بمشاريع المشاركة بين القطاع العام والخاص).

١٣. أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على الاستبانة لجمع البيانات مع عينة الدراسة، وتضمنت الاستبانة مجموعة من الأسئلة لقياس المتغيرات المستقلة المتمثلة في طبيعة العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص في توفير المشاريع بالمملكة العربية السعودية، وأهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة في رؤية المملكة ٢٠٣٠. ومعرفة معوقات الشراكة الناجحة بين القطاعين العام والخاص بالمملكة العربية السعودية، ومتطلبات الشراكة الناجحة بين القطاعين العام والخاص بالمملكة العربية السعودية. وقد تم تصميم الأسئلة ذات النهايات المغلقة وذلك لسهولة وسرعة الإجابة عليها من قبل الباحثين . ويؤخذ على الدراسة أنها لم تتحقق من الخصائص السيكمترية (الصدق والثبات) لأداة الدراسة بأي وسيلة من وسائل التحقق من الصدق والثبات.

١٤. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لم توضح الدراسة الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل نتائج الدراسة.

١٥. نتائج الدراسة:

تم عرض نتائج الدراسة بشكل مترابط ومتسق مع أهداف الدراسة، إلا أن النتائج التي تم التوصل إليها لم يتم مناقشتها من وجهة نظر الباحثين، أو ربطها وتفسيرها في ضوء نتائج الدراسات السابقة والإطار النظري الذي اعتمدت عليه الدراسة.

١٦. توصيات الدراسة:

عرضت توصيات الدراسة بناءً على نتائجها، وكانت جميعها قابلة للتنفيذ إجرائياً.

١٧. التوثيق والمراجع:

اعتمدت الدراسة على أسلوب التوثيق APA، وقد تم ترتيب المراجع في نهاية القائمة بشكل هجائي، إلا أنه لوحظ بعض الأخطاء في عملية التوثيق وكتابة المراجع، منها أن هناك بعض الأجزاء في الدراسة لم يتم توثيقها في المتن، وهناك بعض عمليات التوثيق في المتن خاطئة، خاصة فيما يتعلق بتوثيق المراجع في بداية الفقرة، أما في قائمة المراجع هناك بعض الأخطاء مثل عدم ذكر المجلد والعدد الخاصين بالدراسة أو البحث المنشور في المجالات العلمية، كما تم تحديد الأجزاء المفترض أنها مائلة وجعلها بخط عريض، وهذا لا يتوافق مع أسلوب التوثيق APA، كما إنه تم ترقيم المراجع، ووفقاً لأسلوب APA لا يتم ترقيم المراجع، بل تكون الأسطر التالية للسطر الأول من المرجع بادئة بمسافة ٥ نقاط عن السطر الأول.

١٨. صفحة العنوان والملخص الأجنبي:

تم كتابة العنوان وملخص الدراسة باللغة الأجنبية في نهاية الدراسة، حيث اشتملت هذه الصفحة على عنوان الدراسة باللغة الأجنبية، وكذلك اسم الباحث وطرق التواصل معه، وملخص الدراسة، والكلمات المفتاحية.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



شكرا لكم

